

مؤتمر حوار الأديان الثالث عشر يختتم فعالياته.. مشاركون :

# الدوحة بوتقة التسامح الديني

النصر : بالحوار يتحقق السلام بين الأمم • الميثاق الأممي يضمن حرية الفكر والدين

كتب: ممد حربي

اختتم مركز الدوحة لحوار الأديان، فعاليات مؤتمره الثالث عشر، بمشاركة العديد من القيادات السياسية، والدبلوماسية، والدينية، والفكرية، ونشطة بالمجتمع المدني العالمي، الذين أشادوا بحسن التنظيم، والاستضافة القطرية، ووصفوا الدوحة، بأنها أصبحت بوتقة التسامح الديني.



المحتشدون على المنصة الرئيسية • تصوير - محمود حفتاوي



ناصر النصر

نشجع الشباب على نبذ خطاب الكراهية وبث رسائل إيجابية

تحقيق التفاهم الحقيقي والتحوّل فيما بين الأديان وفيما بين المذاهب، مستشدياً ببعض الأمثلة في هذا الصدد مثل المبادرة التسامح بخطاب الكراهية يقضي على غياب التفاهم والتفاهم فيما بين الأفراد، مستهدداً على المبادرة تستهدف توفّر منصة متاحة للحوار وسائط الإعلام يستكشفوا من خلالها أفضل الممارسات للتصدي لخطاب الكراهية في وسائل الإعلام ولينشجوا على بث رسائل إيجابية عن التعايش السلمي، والتسامح والتفاهم واحترام حقوق الإنسان، منها إلى صندوق تضامن الشباب باعتباره أحد مشاريع التحالف اللامحيز التي يوفّر حلقات تدريبية إقليمية تقام في مختلف أنحاء العالم، وبمساهمة ومهم المبادرات لدعم الشباب بغية إصابتهم بمهارات يمكن أن تعزز أدوارهم الإيجابية عند معالجة قضايا السلم والامن، وفي منع نشوب النزاعات العنيفة.

وممثلين عن البلدان وفئات أخرى، حيث تناولت المناقشات التي شارك فيها خبراء، التحديت الرئيسية التي تكتنف التعاون فيما بين مختلف الأديان والتفكير اللازمة لتحقيق تعاون مثمر في المستقبل، كما نظم تحالف الحضارات حلقة نقاشية عن دور الزعماء الدينيين في بناء السلام في الشرق الأوسط، بقرار الأمم المتحدة في يوليو الماضي، وخصص الخبراء الجسور بين مختلف الفئات والجيران، كما أنهم أول الأشخاص البالغين الذين يعرف إليهم الأطفال خارج نطاق أسرهم، وبنيه في هذا الصدد إلى أن السلام لا يمكن بلوغه بفضل مساعي المسيحيين وهدم.

وأوضح سعادة السيد الحضران، رئيس التحالف للحضارات، بمثابة جسر يربط بين أعضاء الأسرة البشرية في سبيل تعايشهم بشكل أفضل في ظل من السلام والتسامح، مشيراً إلى أن التحالف بين كيانات الأمم المتحدة الرائدة التي تشجع الحوار فيما بين الأديان وفيما بين الثقافات، بالإضافة إلى تحقيق الوفاق والتسامح على شرايطه، لافتاً إلى أن التحالف نظم أو شارك في رعاية ما يزيد على ثلاثين مناسبة جمعت إليها زعماء دينيين منذ عام 2013، بينما أشرك كذلك زعماء دينيين في كل منجزاته العالمية التي تنمها على مستوى إقليمي، كما عمل التحالف أيضا بصفتها وأداة كفي يفهم الديناميكيات والمعالمات الاجتماعية التي تحرك مشوّات الحوار فيما بين الأديان وتفضي إلى تشجيع التعايش السلمي، مع إدراكه أن من الواجب أن يتبحر

تحالف الحضارات يبني الجسور ويشجع التعايش السلمي

الدولية لحقوق الإنسان، أنه لا سلام بين الأمم بدون التسامح بين الأديان، وأنه لا سلام فيما بين الأديان بدون الحوار، وأن السلام والدين والحوار لا يتحقق إلا باحترام حقوق الإنسان، موضّحاً أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قدمت من خلال مجلسها لحقوق الإنسان، مشاريع قرارات لا نهاية لها حول حقوق الإنسان وذلك من أجل التخلص من التمييز القائم على أساس الدين، والعرق، وكرة الأجناب والتعصب، واستشهد في هذا الصدد بمشروع القرار المعنون «مكافحة التمييز والعنصرية والتمييز العنصري، والتمييز، والتمييز، والتمييز على أساس الجنس، ولذا إلى أن هذا قد أصبح مشروع قرار معتاد مأثور يقدم في الجمعية العامة، لافتاً إلى أن السؤال الاستراتيجي فيما يتعلق بالعلاقة الجدلية بين حقوق الإنسان والدين، هو كيفية تغادي التصاروب بين الدين وحقوق الإنسان، مشيراً إلى أن الفقرة الخامسة من بيدياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أن شعوب الأمم المتحدة، أن تحث من جديد في ميثاقها على إيمانها بالحوار الإنساني الأساسي، وبكرة وقد شخص الإنسان ويتسوي حقوق الرجال

يفضل ما يتخله من جهود لجمع أصحاب الاديان المختلفة، على القوائم المناقشات والحوار، والبحث عن القوائم المشتركة، لنزع فتيل التعصب العرقي، الذي يبغى البشرية، وتتخذ عليه الكيانات المستهدفة، والجماعات الإرهابية. ومن جانبه، فقد أكد سعادة السيد ناصر بن عبدالعزيز النصر ممثل الأمم المتحدة السامي لتحالف الحضارات، على أهمية الحوار لبناء عالم ينعم بالسلام، باعتباره الأساس الذي قامت عليه الأمم المتحدة، وما تضمنه ميثاقها، موضّحاً أن حرية الفكر والدين، شرطان لا غنى عنهما لتحقيق السلام وديمومته، مشيراً إلى دور التحالف الأممي، الذي يعد بمثابة جسر يربط بين أعضاء الأسرة البشرية في سبيل تعايشهم بشكل أفضل في ظل من السلام والتسامح، فضلاً عن تحقيق الوفاق والتسامح فيما بين الأديان، على أهمية مساومة الأديان مع حقوق الإنسان.

وقال سعادة السيد ناصر بن عبدالعزيز النصر، خلال الجلسة العامة للأديان وحقوق الإنسان، إننا نطرح الورقة بعنوان «إعمال القيم الدينية عملاً للقوانين

الناشطة الصوفية ينفين ملك:

## إسرائيل نموذج لإنكار الآخر



نيلف بن ملك

أكدت الناشطة والحامية نيلف بن ملك، على أهمية قبول الآخر، وعدم التمييز الديني الذي يتعلّق بالمتدينين لأديان أخرى ومصادرة الحق في حرية الفكر والعقائد، موضّحة أن إسرائيل هي نموذج صارخ على ذلك، جاء ذلك خلال، «موقف الأديان من مظاهر التفاتك حقوق الإنسان - بين النظرية والتطبيق»، حيث تحدثت عن الحق في الحرية الدينية في إطار حرية الفكر والتعبير وبند ظاهرة التعصب وإزدراء الأديان. وقالت نيلف بن ملك، إن الحق والأسس في الحرية الدينية كفلته المادة (18) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ونصت على حل توافقي حق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حرية في تغيير دينه أو معتقده، وحرية في إظهار دينه أو معتقده والتعبير، وإقامة الشعائر والممارسة والتعليق، وبغرضه أو حل جماعة، وأمام المبدأ أو على حدسه، وسقط تصاعد آراءات ومطوابع العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط وربما إسرائيل، وأصبحت نيلف بن ملك، أنه حينما اختفت سائر المجتمعات بين التاريخ حول هذا الحق القانوني، فقد راحت تبحث عن حل توافقي لا يمسّن بأي صورة من الصور، المعتقدات الأساسية للأديان، وهذا صحيح تماماً، في ظل الوقت طويل تبحث عن حلول عقلانية لهذا الجرح، مشيرة إلى أن الوقت الرسمي من الحريات الدينية (ظاهرة محذرة)، تخضع لاعتبارات سياسية وثقافية متنوعة، وحتى

بموجب تفاهم مع مركز الدراسات الإسلامية

## الطاسات الإسلامية

## تعاون في مجال حوار الأديان

جرى على هامش مؤتمر الدوحة الثالث عشر لحوار الأديان توقيع ميثاق التفاهم بين مركز الدوحة لحوار الأديان ومركز الدراسات الإسلامية لدى رئيس جمهورية طاجيكستان، حيث مثل مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان الأستاذ الدكتور إبراهيم بن صالح الميرزا، ورئيس مجلس إدارة المركز، فيما وقع عن الجانب الطاجيكي الدكتور فيض الله برات زاده مدير المركز. وتضمنت الجالات التي استيعبان فيها الطرفان التعاون والتسويق والدعم المشترك لإقامة المؤتمرات والندوات العلمية والندوات التدريبية، وأعاد ونشر الكتب والمؤتمرات والندوات الأكاديمية، وتنمية القدرات في مجالات الحوار بين الأديان، والدراسات المقارنة، ودراسات السلام، وتلقى الحضرات، بالإضافة إلى تبادل زيارات الباحثين والموظفين بين المؤسسات، وتطوير الخبرات العلمية والعملية، والتسويق في كافة المجالات الأخرى التي تخدم أهدافها، والتي يمكن تطويرها إلى مشاريع مشتركة. واهم توقيع ميثاق التفاهم، مع الدكتور إبراهيم العنيمي رئيس مجلس إدارة المركز، بأن هذه المذكرة تأتي في إطار سلسلة من الاتفاقات التي وقّعها المركز، وذلك لتعزيز التواصل ومد جسور التعاون مع المراكز التي تحمل ذات المه في مختلف دول العالم. وأضاف أن التعاون بين دولة قطر، وجمهورية طاجيكستان متميز، وتوقيع المذكرة اليوم يساهم في دعم تلك الجهود المشتركة، ووضعها في إطار أكثر فعالية.

## توصيات المؤتمر

باتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية، التي تعصف بكثير من بلدان العالم اليوم، وتهدّد الأمن والاستقرار العالمي؛ كما وصفت أوضاعنا كدولة واحدة، واللاجئين، والنازحين، والنازحين، والأمة، والتطهير العرقي والجماعات والفكر، والحصار الجائر. خلاصتها: المساندة والتضامن مع كافة من يتعرضون لاضطهاد وابتكارات حقوق الإنسان سواء كانوا دولة واحدة تحت الاحتلال، أو أقاليم دينية تتعرض للتمييز العرقي، أو أفراداً وأسرّاً اضطرت لاجئ خارج أوطانها. سادساً: على الدول الحاضنة لأقليات دينية وعرقية، أو لاجئين، أن تتخذ تدابير جادة لتوعية بحقوق هذه الأقليات في مناهجها التعليمية ووسائل إعلامها، وعلى القيادات الدينية بهذه الدول أن تضطلع بمسؤولياتها في تلك التوعية بما نصت عليه الشرائع والتعاليم الدينية لإيمان السوية من محبة وتعاون ودعوة للسلام والتعايش الإنساني. سابعاً: على المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان، والعمل المشترك لدعم حقوق الإنسان والتصدي لانتهاكات هذه الحقوق.

توصّل المؤتمر الثالث عشر لحوار الأديان تحت عنوان: «الأديان وحقوق الإنسان»، إلى عدد من التوصيات كما يلي: أولاً: التأكيد على أن الإنسان مركز الاهتمام الرئيس لكل التشريعات والقيم في الأديان السامية، وأن حقوقه من أول الأوثان الواجب حمايتها، ووجوب التصدي لكافة الانتهاكات التي تمس هذه الحقوق المعنوية لكل إنسان وبن تنمي مما كان دينه أو وحيته أو لونه. ثانياً: الدعوة لضرورة تفعيل القيم الدينية في الأديان السامية لتعزيز القوانين الدولية المشددة بها حماية حقوق الإنسان، وإيقاف الانتهاكات لتلك الحقوق، أيأ كانت الجهة المنتهكة لتلك الحقوق، دول أو أفراد أو جماعات. ثالثاً: ضرورة إيجاد آليات دولية فاعلة لضمان حرية العقيدة، وممارسة الشعائر الدينية، وكذلك ضرورة احترام المقدسات والرموز الدينية، وكذلك العادات والتقاليد لكافة الشعوب، مع مواجعة فكرة الرشد لظاهرة التعصب وإزدراء الأديان والتطرف والإرهاب. رابعاً: وجوب الإسراع من جانب المجتمع الدولي لإيجاد حلول للقضايا العالجة الخاصة

بانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية، التي تعصف بكثير من بلدان العالم اليوم، وتهدّد الأمن والاستقرار العالمي؛ كما وصفت أوضاعنا كدولة واحدة، واللاجئين، والنازحين، والأمة، والتطهير العرقي والجماعات والفكر، والحصار الجائر. خلاصتها: المساندة والتضامن مع كافة من يتعرضون لاضطهاد وابتكارات حقوق الإنسان سواء كانوا دولة واحدة تحت الاحتلال، أو أقاليم دينية تتعرض للتمييز العرقي، أو أفراداً وأسرّاً اضطرت لاجئ خارج أوطانها. سادساً: على الدول الحاضنة لأقليات دينية وعرقية، أو لاجئين، أن تتخذ تدابير جادة لتوعية بحقوق هذه الأقليات في مناهجها التعليمية ووسائل إعلامها، وعلى القيادات الدينية بهذه الدول أن تضطلع بمسؤولياتها في تلك التوعية بما نصت عليه الشرائع والتعاليم الدينية لإيمان السوية من محبة وتعاون ودعوة للسلام والتعايش الإنساني. سابعاً: على المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان، والعمل المشترك لدعم حقوق الإنسان والتصدي لانتهاكات هذه الحقوق.

## «حقوق الإنسان» تشارك في المؤتمر

تعنى حقوق الإنسان. وقال الأستاذ عبد الله الموسوي، مدير العلاقات العامة باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في العز، لقد تبنت أول مشاركة لنا في معرض تقييبي يعنى بقضايا حقوق الإنسان، فقد دأبت اللجنة الوطنية منذ تأسيسها العام 2002 على المشاركة في العديد من الفعاليات والمؤتمرات المحلية والدولية التي تعنى بقضايا حقوق الإنسان وقضايا غير متبوهة، وأز سعادة المجلس إبراهيم العنيمي، رئيس مجلس إدارة مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان، والتمتع على المشاورات العروضية، مشيداً بحرص اللجنة على المشاركة في مختلف الفعاليات التي

شاركته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال خاص في المعرض الذي نظمه مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان، على هامش فعاليات المؤتمر الدولي الثالث عشر حول حوار الأديان وحقوق الإنسان. وجاءت مشاركتها اللجنة عبر جناح «حقوق الإنسان» من أهم المواقف التي أشادت بها مجال حقوق الإنسان، إلى جانب مشاركة اللجنة ضمن فريق العمل الاستراتيجي للجنة حول إوضاع حقوق الإنسان في قطر، وقائمه على القطري، وسؤاله إلى فريق المؤسسة السامية لحقوق الإنسان التي تضم استشاريات حول تداعيات الحوار العروضية على قطر، واستقطب جناح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اهتماماً لافتاً من قبل المشاركين

تضمن عدد من أهم المواقف التي أشادت بها مجال حقوق الإنسان، إلى جانب مشاركة اللجنة ضمن فريق العمل الاستراتيجي للجنة حول إوضاع حقوق الإنسان في قطر، وقائمه على القطري، وسؤاله إلى فريق المؤسسة السامية لحقوق الإنسان التي تضم استشاريات حول تداعيات الحوار العروضية على قطر، واستقطب جناح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اهتماماً لافتاً من قبل المشاركين